العقيل: التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية يحقق مصلحة الكويت

6

وجه رسالة لرئيس المجلس لتكليف «الصحية» للالتقاء بممثلي الحكومة لبحث الأمر

الدلال: الحكومة خالفت تعهدها بإيقاف إجراءات دمج «القوى العاملة» مع «الهيكلة»

ربيع سكر

وجه النائب محمد الدلال رسالة واردة الى رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم يطلب فيها من المجلس الطلب من لجنة الشؤون الصحية الالتقاء بممثلي الحكومة المعنية لبحث ما تم من إجراءات مخالفة للالتزام الذي وضعته الحكومة بإيقاف الإجراءات التنفيذية المتعلقة بدمج القوى العاملة مع اعادة الهيكلة

وقال الدلال : فوجئنا بصدور قرارات تنفيذية تناقلتها الصحافة المحلية بشأن اعتماد ديوان الخدمة المدنية نقل تبعية قرابة 600 موظف من برنامج أعادة الهيكلة إلى هيئة القوى العاملة بالمختلفة لتعهد الوزير الصالح امام المجلس

ونص رسالة الدلال كالتالي : ناقش مجلس الأمة في جلسته المنعقدة بتاريخ 2018/05/29 موضوع قرار دمج ونقل اختصاصات جهاز برنامج أعادة الهيكلة القوى العاملة إلى الهيئة العامة للقوى العاملة وفي الجلسة المذكورة تحدث نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وقرر التالي» وتأكيداً علي ذلك ومن باب التعاون نحن سنقدم هذه الدراسات كلها للجنة الموقرة وننتظر توصيتها قبل أن نأخذ الاجراءات التنفيذية من باب التعاون «، وفي ذات الجلسة وقبل حديث الوزير أعلاه قرر المجلس تكليف لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل ببحث الموضوع وإعداد تقرير بشأنه ، وقد تم ذلك وقدم تقريراً رقمة 114 للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل وهو مدرج حالياً في جدول أعمال المجلس ، انتهت اللجنة في تقريرها المذكور إلى عدم تأييد قرار الدمج الصادر بين جهاز برنامج أعادة الهيكلة والقوى العاملة وبين الهيئة العامة للقوى العامة مع توصيات أخرى في هذا الشأن .

محمد الدلال

أول السطر فوجئنا مؤخراً صدور قرارات تنفيذية تناقلتها الصحافة المحلية بشأن اعتماد ديوان الخدمة المدنية نقل تبعية قرابة 600 موظف من برنامج أعادة الهيكلة إلى هيئة القوى العاملة بصدور قرارات نقل وندب لعدد من موظفي برنامج الهيكلة يخالف ما صرح والتزم به نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بعدم اتخاذ أية اجراءات تنفيذية قبل الاطلاع وبحث توصيات اللجنة المختصة في المجلس.

كما أن هذه القرارات والاجراءات التنفيذية أهملت رأى لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل ولم تنتظر نقاش مجلس الأمة لتقرير اللجنة.

ونظراً لأهمية الموضوع المذكور أعلاه ومساسه بالحقوق الأساسية للموظفين والعاملين في كل من جهاز برنامج أعادة الهيكلة القوى العاملة والهيئة العامة للقوى العاملة كما أنه يمس هيكل العمل في أحد أهم مؤسسات إدارة القوى العاملة بصفة عامة، لذا أطلب من المجلس الموقر الطلب من لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل الالتقاء بممثلي الحكومة المعينة بهذا الملف لبحث ما تم من إجراءات مخالفة للالتزام الذي وضعته الحكومة بإيقاف الإجراءات التنفيذية والصادر في 2018/05/29.

كما نطالب الحكومة إيقاف أية إجراءات تنفيذية تقوم بها الحكومة في هذا الشأن إلى حين الالتقاء باللجنة المختصة ثم بحث ومناقشة مجلس الأمة للتقرير رقم 114 الصادر من لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل في ذات الموضوع.

لذا يرجى التكرم بعرض ما سبق كرسالة واردة لمناقشتها في جلسة المجلس القادمة.

سؤال لوزير التعليم العالي: من ناحية أخرى ، وجه النائب الدلال سؤالا الى وزير التربية والتعليم العالي قال فيه : الترقيات العلمية في جامعة الكويت من أهم الجوانب في ضمان جودة التعليم ووجود الطاقات المؤهلة أكاديمياً وعلمياً وذلك وفقا للقانون والنظم والمعايير العالمية، ونظراً لما ورد إلينا من ملاحظات في شأن عدد من الترقيات العلمية مؤخراً، فقد عقد مجلس جامعة الكويت بتاريخ 12 ديسمبر 2018 اجتماعا وأتخذ قرارات بترقية بعض من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة في مختلف الكليات الجامعية، لذا يرجى موافاتنا بالآتي:

–1 يرجى تزويدي بأعداد اسماء من تم ترقيتهم الى درجة أستاذ مساعد ودرجة أستاذ مع بيان القسم العلمي والكلية.

–2 موافاتي بالنظم واللوائح الخاصة بترقيات أعضاء هيئة التدريس في الجامعة وبالأخص المتعلقة بدرجة أستاذ مساعد ودرجة أستاذ، وهل جميع من تم ترقيته إلى درجة أستاذ مساعد ودرجة أستاذ انطبقت عليه الشروط الخاصة بلوائح ونظم الترقيات أم يوجد تحفظات على البعض وما هي تلك التحفظات.

–3 موافاتنا بجميع المراسلات الصادرة من لجنة الترقيات بالقسم العلمي في قسم العلوم السياسية وكلية العلوم الاجتماعية ولجنة ترقيات الجامعة العليا مع اسماء أعضاء اللجنة العامة للترقيات التي نظرت ترقية أحد اعضاء هيئة التدريس الى درجة أستاذ في قسم العلوم السياسية والرسالة الموجهة من مدير الجامعة الى عميد كلية العلوم الاجتماعية بتاريخ 2018/06/13 بخصوص الملاحظات العلمية على ترقية عضو هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية مع افادتي بمدى توفر كافة الشروط اللازمة في ترقية أي من المرشحين لدرجة أستاذ في القسم المذكور.

–4 الافادة بجميع قرارات الجامعة بخصوص عقد لجان الترقيات خلال فترة الفصل الصيفي وهل عقدت في السابق في الفصول الصيفية مع تبيان اسباب تنحية بعض من أعضاء اللجنة العامة للترقيات من أبدو رأي في مدى انطباق شروط الترقيات على المتقدمين للترقية.

–5 موافاتنا بجميع أعداد وأسماء من رفضت ترقياتهم العلمية منذ بداية عام 2018 وحتى تاريخه وفقاً للوائح والنظم والاسباب التي استند عليها قرار الرفض من اللجان المختصة في جامعة الكويت.

المرداس: الجراح أبلغنا بوجود مشروع لتجنيس أرملة الكويتي الذي لم يعلن الرغبة أثناء حياته

عسكر: «الداخلية والدفاع» رفضت مقترحاً بمنح «الجنسية» لغير المسلمين

جانب من اجتماع لجنة شؤون الداخلية والدفاع

وزير الداخلية خلال اجتماع اللجنة امس

رياض عواد

رفضت لجنة شؤون الداخلية والدفاع البرلمانية خلال اجتماعها أمس اقتراحا بقانون في شأن جواز منح الجنسية الكويتية لغير المسلمين، وأوضح رئيس اللجنة النائب عسكر العنزي في تصريحات للصحافيين أمس أن رفض اللجنة مقترح تجنيس غير المسلمين جاء بإجماع أعضائها، وممثلي الحكومة في الاجتماع.

وقال عسكر: إن اللجنة نظرت في 11 اقتراحا تختص بقانون الجنسية وتنصب على منح الجنسية الكويتية للمرأة غير الكويتية المتزوجة في حالة وفاة زوجها الكويتي من دون أن يقدم لها إعلان رغبة للحصول على الجنسية الكويتية.

وبين أن هذه الاقتراحات قديمة ومقدمة من مجموعة من النواب ويمكن أن تعالج أكثر من 400 حالة من زوجات الكويتيين، مبينا أن هذه الاقتراحات تقضي بمنحهن الجنسية الكويتية بعد بلوغ أحد أبنائهن سن الرشد.

وكشف عن أن هناك مشروعا بقانون ستحيله الحكومة إلى اللجنة بهذا الخصوص بعد نحو شهر تقريبا، مؤكدا أن اللجنة ستتخذ قرارا بالموافقة على مشروع القانون.

وأشار إلى أن اللجنة أرجأت مناقشة الاقتراحات بقوانين في شأن إنشاء هيئة مكافحة المخدرات بناء على طلب وزير الداخلية التأجيل لمزيد من الدراسة.

من جهته، قال مقرر اللجنة النائب نايف المرداس إن اللجنة رفضت بالإجماع الاقتراح بقانون في شأن إلغاء شرط الديانة المسلمة من قانون الجنسية.

وأكد أن نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح أبلغ اللجنة أن هناك مشروعا بقانون متكامل سيقدم في تجنيس زوجات الكويتيين.

ولفت إلى أن هذا المشروع سيحوي بندا لمعالجة موضوع عدم تجنيس أرامل الكويتيين اللائي لم يتقدم أزواجهن أثناء حياتهم بطلبات إعلان رغبة لحصولهن على الجنسية.

اللجنة أقرت قانون الحقوق المدنية والاجتماعية للبدون

الدمخي: «حقوق الإنسان البرلمانية» تزور مستشفى الطب النفسي

أعلن رئيس لجنة حقوق الإنسان والمرأة والأسرة البرلمانية النائب الدكتور عادل الدمخي أن اللجنة انجزت تقريرها في شأن الحقوق المدنية والاجتماعية للبدون وجاء متوافقا مع الاتفاقيات الدولية التي وقعتها دولة الكويت مثل اتفاقية عديمي الجنسية وسواها.

وقال الدمخي في تصريحات للصحافيين : نحن في اللجنة قابلنا جميع الجهات المختصة وناشطي حقوق الإنسان قبل اعتماد تقريرنا في شأن الحقوق المدنية والاجتماعية لافتا إلى أن اللجنة توقفت عند تعريف البدون في اجتماعات سابقة لكن تم التوصل الى الصيغة النهائية بعدما انتهينا من ايجاد صيغة للاقتراحات الثمانية التي قدمت وعموما انتهينا من وضع قانون جامع لكل القوانين سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية .

وأوضح الدمخي :أن القانون يتضمن كل الحقوق المدنية والاجتماعية للبدون وهو يتوافق مع الاتفاقيات الدولية وجاء بعد الجلوس مع جميع الجهات المعنية وفور تجهيزه سيتم احالته إلى مجلس الأمة.

وذكر الدمخي أن لجنة حقوق الانسان اتخذت قرارات حيال بعض الشكاوى الواردة لها وسنحيل رسالة إلى المجلس للتاكيد على حق اللجنة في تلقي الشكاوى والالتماسات مباشرة

وأكد الدمخي : أن اللجنة ستواصل زياراتها الميدانية لبعض الجهات وسنزور السجن للوقوف على تطبيق وزارة الداخلية للتوصيات التي تضمنها تقريرنا بعدما قمنا بزيارة السجون في دور الانعقاد الماضي معلنا عن زيارة اللجنة لمستشفى الطب النفسي يوم 5 يناير خصوصا أن هناك قانونا للصحة النفسية مدرج على جدول أعمال جلسة 8 يناير .

جانب من اجتماع اللجنة أمس

مطالبة «التشريعية البرلمانية» بسرعة دراسة المقترح

المطيري: حملة توقيعات نيابية لإستعجال إسقاط القروض مقابل ودائع بنكية

ثمن النائب ماجد المطيري التفاعل والدعم الكبيرين لحملة إسقاط القروض من قبل المواطنين منذ اطلاقها قبل 21 يوما معلنا عن البدء في حملة تواقيع نيابية لإستعجال اللجنة التشريعية البرلمانية لدراسة مقترحي بشأن اسقاط القروض مقابل ودائع بنكية الذي من شأنه التعجيل في سرعه تحويل المقترح إلى اللجنة المالية المختصه لأنه لا يمكن ان ننتظر وقتا طويلا داعيا النواب على الإنخراط في هذه الحملة الإنسانية وابداء مواقفهم علانية دعما لحقوق المواطنين في العيش الكريم

وقال المطيري في تصريحات للصحافيين أنني أذكر كل من يرفض المقترح او يقلل من قيمته لأسباب غير معقولة ومتناقضة بحديث النبي صلى الله عليه وسلم (من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة ومن ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه) .

وأوضح المطيري أن صندوق المعسرين الذي أنشأته الحكومة سابقا هو إعتراف ضمني من الحكومة بأنها قد أغرقت الشعب بالديون والإلتزامات عندما فتحت ابواب الإقتراض من البنوك بلا ضوابط و تغاضت عن جميع القوانين بل خلقت قوانين جديدة من أجل تجار العقار حتى أصبح لدينا معسرون ونحن نعيش في دولة من أغنى دول العالم ، أما من يقول ان اسقاط القروض اهدار للمال العام ولايجوز فأذكر بإسقاط المديونيات الصعبه 6 مليارات دينار عن عدد بسيط من التجار هذا الامر يعتبر من أكبر الخطايا والتناقضات.

ليكون وفق العناوين المسجلة في هيئة المعلومات المدنية

5 نواب يقترحون تعديل كشوف قيد الناخبين

أعلن 5 نواب وهم أحمد الفضل ود.خليل أبل وخالد الشطي وعمر الطبطبائي وصفاء الهاشم عن تقديمهم اقتراحا بقانون في شأن إضافة مادة جديدة برقم (8 مكرر) للقانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة.

وجاءت مواد الاقتراح بقانون على النحو التالي: مادة أولى : تضاف إلى القانون رقم (35) لسنة 1962 المشار إليه، مادة جديدة برقم (8 مكرر) نصها الآتي: مادة 8 مكرر: « تعدل كشوف قيد الناخبين باعتماد قيد الناخبين وفق سجل موطنهم الانتخابي من واقع قاعدة بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية للعنوان المدون للناخب في سجلات الهيئة وذلك فور صدور القانون، ويعتبر كل تغيير من بعد ذلك في عنوان السكن تغييرا تلقائي للقيد الانتخابي بمضي أربع سنوات على تغييره، من دون الحاجة لتقدم الناخب أو غيره بطلب نقل القيد أو تعديله».

مادة ثانية: يلغى كل حكم في القانون يخالف نص هذه المادة.

مادة ثالثة : على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، ويصدر وزير الداخلية القرارات اللازمة لتنفيذه. ونصت المذكرة الإيضاحية على الآتي: رغبة في تحقيق الشفافية في العملية الانتخابية والارتقاء بها نحو مزيد من ضمانات النزاهة والعدالة بعيداً عن أي تلاعب في كشوفات قيد الناخبين أو عمليات نقل قيود الناخبين وللقضاء على ظاهرة شراء الأصوات والتأثير غير القانوني على الناخبين من جانب، وتسهيلا للناخبين القاطنين في المناطق السكنية الجديدة أو المنتقلين من سكن إلى آخر من أي إجراءات روتينية في نقل قيدهم الانتخابي، لذا تم اعداد هذا الاقتراح بقانون بهدف تسهيل عملية نقل قيود الناخبين بشكل تلقائي بعد تغيير عنوان السكن فور مضي أربع سنوات على التغيير، وتكمن الغاية في اشتراط مضي المدة المنصوص عليها الحيلولة دون عمليات النقل الوهمية بتعديل عناوين السكن قبل الانتخابات، بما تم معه اشتراط مضي مدة أربع سنوات من التعديل في سجلات الهيئة العامة للمعلومات المدنية ليتم نقل القيد من العنوان السابق إلى العنوان الجديد في سجلات قيد الناخبين وبشكل تلقائي من دون الحاجة إلى التقدم بطلب لنقل القيد لدي لجان قيد الناخبين في التعديل السنوي، وبذلك تكون عملية النقل تلقائية بمضي المدة من دون أن تقترن بمدة التعديل السنوي استثناءً مما تم النص عليه في القانون من قبل صدور هذا القانون.

ووفق هذا القانون يتوجب تعديل كل كشوف قيد الناخبين وفق واقع العناوين المسجلة في الهيئة العامة للمعلومات المدنية بشكل فوري ومباشر، ومن بعد ذلك يكون أي تغيير بمضي مدة أربع سنوات.

رغم توفير مبلغ مالي على ميزانية الوزارة

أبل يسأل وزير الصحة عن عدم الموافقة على اعتماد أنابيب لمستشفى جابر

وجه النائب د. خليل أبل سؤالا الى وزير الصحة قال فيه : نشرت إحدى الصحف خبر مفاده أن إحدى الشركات الكويتية المتخصصة في نظام أنابيب تغذية المياه تقدمت بشكوى لوكيل وزارة الصحة ضد مدير إدارة مشاريع المنشآت الصحية لتعسفه ورفضه اعتماد نوعية الأنابيب (PPR) المطابقة لمتطلبات مشروع مستشفى الصباح الجديد، حيث أن هذه الأنابيب سوف توفر على وزارة الصحة مبلغ قدره (193000 د. ك) مائة وثلاثة وتسعون ألف دينار كويتي كبدل عن نوعية أنابيب (PB)، رغم أن هذا النوع من الأنابيب تم اعتمادها من قبل استشاري المشروع (مكتب الاشراف الهندسي) الممثل عن وزارة الصحة، علماً أن مدير إدارة مشاريع المنشآت الصحية سبق واعتمد ذات البديل لمشروع مستشفى السرطان الجديد ودون أي توفير مالي لصالح الوزارة.

وجاء رد الوزارة على هذا الخبر المنشور بإحدى الصحف المحلية ما مفاده بأن الوزارة قامت بدراسة الشكوى وأن الإجراءات التي قام بها مدير الإدارة بهذا الشأن صحيحة. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: – 1 – هل يوجد ببنود التعاقد بين وزارة الصحة والمقاول المنفذ لمشروع مستشفى الصباح الجديد بكراسة المواصفات الفنية والشروط التعاقدية الخاصة بالأعمال الصحية ما يفيد تحديد لنوعية توريد وتركيب أنابيب تغذية المياه من نوع (PB) فقط؟ إذا كانت الإجابة بنعم – فيرجى تزويدي بالمستند الذي يفيد بإلزام المقاول بتوريد هذه النوعية دون غيرها.

–2 ما صحة قيام الشركة الكويتية المتخصصة في نظام أنابيب تغذية المياه بتقديم عرض لمدير إدارة مشاريع المنشآت الصحية بوزارة الصحة توريد أنابيب نوع (PPR) بدلاً من نوع (PB) مما يؤدي إلى تحقيق وفر مالي على ميزانية الوزارة مبلغ قدره 193 ألف دينار كويتي؟ وما هي أسباب رفض مدير مشاريع المنشآت الصحية هذا العرض؟ وهل نوعية أنابيب تغذية المياه المعروضة بسعر أقل لا تتوافق مع المواصفات الفنية ذات الجودة العالية رغم أنه سبق وتم اعتماد هذه النوعية من قبل مدير الإدارة نفسها لمشروع مستشفى السرطان الجديد؟ وما هي أسباب الموانع من الناحية الفنية والمالية؟ وما هو الاختلاف بين نوعية هاتين الأنابيب فنياً من حيث الجودة والمتانة؟ مع الرجاء بيان أسباب الموانع التي دفعت بمدير إدارة مشاريع المنشآت الصحية من اعتماد النوعية الجديدة (PPR) كبديل.

–3 ما صحة سابقة اعتماد تركيب أنابيب تغذية مياه نوع (PPR) في مشاريع كل من مستشفى العدان ومستشفى الفروانية ومستشفى الرازي؟ إذا كانت الإجابة بنعم – فما هي مبررات عدم اعتمادها فقط لمستشفى جابر الأحمد دون غيرها رغم ما تحققه من وفر مالي على ميزانية وزارة الصحة.